

# مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وموجهة من  
البعثة الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى أمانة  
مؤتمر نزع السلاح تحيل فيها نسخاً من وثائق المؤتمر الإقليمي  
الأفريقي الرفيع المستوى بشأن موضوع "مساهمة الطاقة النووية  
في السلام والتنمية المستدامة" الذي عقد في الجزائر العاصمة  
يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

تهدي البعثة الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات  
الدولية في سويسرا أطيب تحياتها إلى السيد الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وتشرف بأن تحيل إليه طيِّه، باللغتين الإنكليزية  
والفرنسية، نسخاً من الوثائق التالية للمؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى بشأن موضوع "مساهمة الطاقة النووية في  
السلام والتنمية المستدامة" الذي عقد في الجزائر العاصمة يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، إضافة إلى قرص يحتوي  
على الوثائق المذكورة:

- كلمة فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في هذا المؤتمر؛
  - البيان الختامي للمؤتمر؛
  - خطة العمل؛
  - المقرر رقم ٣٣٩ الصادر عن المؤتمر العاشر للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا (إثيوبيا)، يومي  
٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- وترجو البعثة الدائمة من السيد الأمين العام أن يعمل على تعميم هذه الوثائق بوصفها وثائق رسمية لمؤتمر نزع  
السلاح.

كلمة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية في افتتاح المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى  
بشأن موضوع " الطاقة النووية: مساهمة في السلم وفي التنمية المستدامة "

الجزائر، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

معالي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،  
معالي السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،  
أصحاب السعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إن عقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى بشأن موضوع "الطاقة النووية: مساهمة في السلم وفي التنمية المستدامة" بعاصمة الجزائر لحدث يكتسي بالغ الدلالات وله من البعد ما له بالنسبة للجزائر وأفريقيا بل للمجموعة الدولية قاطبة.

وما يضيف أهمية قصوى على هذا المؤتمر الإقليمي الأول وما تناوله من مواضيع مشاركة شخصيات علمية وحكومية مرموقة وشخصيات قيادية سامية في المنظمات الدولية.

وإذ أرحب كل الترحيب بكافة المشاركين، أخص بالتحية والتجلة والإكبار ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذين يجسد حضورهم، بكل يقين، الرؤية الطموحة لقارة أفريقية تضع لخدمة تنميتها الموارد التي لا تنفد لعبقرية شعوبها ونخبها.

وأرحب أيضا بالدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لالتزامه شخصياً، والتزام الوكالة لصالح الاستعمالات السلمية للذرة، الالتزام الذي نال بفضلته جائزة نوبل للسلام لسنة ٢٠٠٥ عن جدارة واستحقاق.

لقد أولى السيد البرادعي والوكالة التي يرأسها شتى أشكال الدعم لتوفير شروط نجاح هذا المؤتمر بما يجعله والوكالة أهلاً وبتمام الأحقية لعرفان كافة المشاركين ولتقدير الجزائر.

إنه لمن دواعي التفاؤل بالنسبة للمسعى الرامي إلى اختصار الطريق المؤدي إلى التنمية المطلوب من أفريقيا تحقيقها والتي فيها يكمن خلاصها أن تتسنى لها الاستعانة بالاستعمالات السلمية للذرة وأن يتم تمكين الأوساط العلمية الأفريقية من الاضطلاع بالدور الحاسم في ذلك.

إن هذه الأوساط والعلماء الحاضرين في هذه القاعة على وجه الخصوص هم الذين يتحقق على أيديهم بكل اقتدار تفتت ملكات أفريقيا للسيطرة على مقاليد المشاركة الفعالة بالعلوم والتكنولوجيات في تسخير الطبيعة.

ولا شك في أن كل زميلائهم وزملائهم غير الأفارقة الذين جاءوا لمشاطرتهم معارفهم وخبرتهم قد وجدوا في هذا المقام ما يستحقونه من عرفان وإكبار على مساهمتهم في تحقيق هذا المبتغى الجليل.

## أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يأتي عقد المؤتمر الإقليمي الأفريقي الأول هذا بشأن مساهمة الطاقة النووية في السلم وفي التنمية المستدامة في سياق موات للغاية.

فهي على الصعيد الأفريقي تمهد للقمة المقبلة للاتحاد الأفريقي التي قد تستلهم منها في المداولات التي ستخصصها لتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية.

إن هذا المؤتمر يعقد في ظل التحديات الكبرى التي تطرحها الإشكاليات المترابطة فيما بينها التي يطرحها الأمن الطاقوي والتغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية والتحدي الجوهري المتمثل في عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت تثبت فيه الطاقة النووية نفسها كبديل نظيف ومستدام يوفر للطاقت المتحجرة مقومات البقاء اقتصادياً.

ومن هذا الباب ستساهم جلساتكم في الإتيان بالإيضاحات الضرورية التي تستدعيها التمهيلات الكبرى بين العوامل السياسية الدولية ورهانات الاقتصاد العالمي والمعطيات الجيوستراتيجية في ساحة دولية متداعية التوازنات.

إن هذا المؤتمر يتيح للمسؤولين وللخبراء الأفارقة الإطار المواف كي ينكبوا على دراسة المنافع التي يدرها ميدان الذرة العلمي بامتياز بغية صياغة اقتراحات تشمل طيفاً واسعاً من القطاعات ومن ضمنها على وجه الخصوص العلوم الأساسية والهندسة والبحث من أجل التنمية.

إنه يتعين على أفريقيا بدهاءة تعزيز التمكين من المعارف العلمية وهو أمر في متناولها والتزود بالهياكل الأساسية الضرورية للاستعمالات السلمية للطاقة النووية في ميادين هامة كالأستصلاح الزراعي وتثمين الموارد المائية وتحسين الخدمات الصحية وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية بل وحتى لإنتاج الكهرباء. وفي هذا ستفرض التطبيقات النووية غير الطاقية نفسها هي بالذات على أفريقيا بصفتها اختيارات أساسية تستدعي تجهيزات متواضعة نسبياً ومهارات سهلة المنال.

ويتمثل أحد أهداف هذا المؤتمر بالذات في تشجيع البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها للانتفاع من التقدم العلمي والتكنولوجي المسجل في المجال النووي ومن برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتوخية تعزيز دور العلوم والتكنولوجيات النووية لدعم السلم وصحة شعوبنا وازدهارها وهي الأهداف المندرجة كلها في صميم المشاريع الإنمائية للبلدان الأفريقية.

إن التطبيقات هذه ليست صعبة المنال بالنسبة للبلدان النامية ولا يجب أن تشكل امتيازاً مقصوراً على البلدان المجهزة بقواعد صناعية وتكنولوجية هامة.

وفي الآن نفسه فإن التطبيقات هذه قيمة بالتكفل بالاحتياجات الثابتة لأفريقيا وما أكثرها. ذلك أن التطبيقات غير الطاقية المتعلقة بالصحة البشرية تشمل علاج السرطان وتشخيص الأمراض المعدية مثل السل وحمى المستنقعات ومكافحة ذبابة تسي تسي بالاعتماد على تقنية تعقيم الحشرات ورصد السلالات المقاومة للأدوية وتعقيم الوسائل الطبية وتقييم برامج التدخل بشأن التغذية.

وستتيح التطبيقات المتصلة بمجال التغذية والزراعة بدون شك تطوير أصناف نباتية جديدة والحفاظ على المنتجات الزراعية وحماية النخيل من الحشرات المسببة لمرض البيوض ومكافحة المتلفات ومنها الجراد ومكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات ومضاعفة عدد الحيوانات وكمية إنتاجها.

وتشمل التطبيقات النووية في مجال إدارة الموارد المائية ضبط خريطة المياه الجوفية وتقدير كمية هذه المياه وضمان أمن السدود. أما فيما يخص المحافظة على البيئة فإن هذه التطبيقات تسهل، على أساس دراسة الملوثات، تطهير المناطق المتضررة وإدارة المحيط البحري والمناطق الساحلية.

وتتيح هذه التطبيقات النووية مراقبة الجودة في الصناعة التي تستدعي المعالجة بالإشعاع عن طريق التجارب غير المضرة وإنتاج النظائر المشعة التي تستعمل في الكثير من النشاطات.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن عالم اليوم والغد تزداد احتياجاته من التطبيقات الطاقية لتلبية طلب متزايد باستمرار ويفرض تعبئة مختلف مصادر الطاقة. وهناك اهتمام شديد يسهل استشعاره بالطاقة النووية وباستعمالها العادل والديمقراطي لأغراض سلمية بحتة وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استوعبت هذا التوجه الرئيسي بإبرازها للمزايا المقارنة والآفاق التي تتضمنها بالنسبة لتلبية الاحتياجات الطاقية المتزايدة مع مراعاة البيئة وتيسير التنمية المستدامة.

ونسجل بهذا الخصوص الاهتمام الذي توليه بلدان إفريقية للمشاريع التي تعنى بتقييم الاحتياجات من الطاقة ولاعتماد الكهرباء النووية من منطلق دراسات للتخطيط الطاقى وعلى أساس إعداد العدة التنظيمية لذلك. ومن المسلمات التي يفرضها التطور في الأولويات الإنمائية الوطنية تعبئة متزايدة لقدرات علمية وتكنولوجية وصناعية تستدعي بدورها وجود موارد بشرية عالية التخصص.

وفي هذا المنظور يفرض التعاون الإقليمي والدولي نفسه كسبيل لتشجيع وثمرير الجهود الرامية إلى الاستفادة بالقدر الأوفى من المكاسب والتخطيط لقطع أشواط جديدة. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أؤكد باتفاق التعاون الإقليمي من أجل تعزيز العلوم النووية والتكنولوجيا في أفريقيا (أفرا) الذي يحظى بمساندة بلدي وتستدعي برامجه تجنيد خبرات عالية لعدة بلدان أفريقية، منها الجزائر.

لقد آن الأوان لمساوقة المساعي وللعمل على توافق ما يبذل من الجهود في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) والأفرا وعلى إقامة شبكة إقليمية موجهة لدعم وتعزيز التعاون والمبادلات بين البلدان الأفريقية في المجال النووي.

إن الجزائر ملتزمة بتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية، إيماناً منها بأنها تساهم بذلك في إعطاء دفع جديد للتعاون بين بلدان الجنوب الذي يبقى أداة للتنمية وللمساعدة المتبادلة في المجالات التي تفرض طرق عمل تأتي بالجديد.

وفي هذا السياق، نسجل بارتياح التقدم المحقق في إطار برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الدول الأفريقية وعلى وجه الخصوص تكييف معظم مشاريع التعاون المقدمة من قبل البلدان الأفريقية مع أهداف

نيباد برسم الشوط المقبل ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ من برنامج تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما نشتمن عالياً التطبيق الميداني للبرنامج التقني التنفيذي للوكالة دعماً للبرامج الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالنيباد.

ومن حيث إن نيباد فلسفة للاعتماد الجماعي على النفس تسعى من خلالها أفريقيا مع شركائها الدوليين إلى تحقيق التنمية بتنسيق جهودها على المدى البعيد تجد نيباد في الطاقة النووية وسيلة طبيعية لإقحام القارة في حادثة تأتي بعوامل تضاعف الفعالية والإنتاجية.

من الواضح أن إجراءات داعمة لا تزال ضرورية لتحسين قدرات الدول الأفريقية على الممارسة الكاملة لحقها في تطوير الطاقة النووية. ولئن كان من اللازم من الناحية الموضوعية بذل المزيد من الجهود على الصعيد الوطني لتحسين القدرات البشرية والهياكل الأساسية فإن التعاون الدولي ضروري لتوسيع القاعدة العلمية والتقنية على مستوى القارة لكي تصبح أداة فعالة للتنمية.

وفي هذا الصدد يتعين دعم نشاطات مراكز الامتياز الإقليمية بصفتها مصدراً لتقديم الخدمات والخبرة وإبراز مراكز جديدة على الخصوص في المجالات التي لم تقتحمها بعد هذه المؤسسات، ومنها الطب النووي وإدارة النفايات.

ويتعين أيضاً على الوكالة الدولية للطاقة النووية أن تقيم شراكة عملية مع لجنة الاتحاد الأفريقي للطاقة الكائن مقرها بالجزائر العاصمة من أجل دعم مجهودات البلدان الأفريقية لضمان أمنها الطاقوي.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا وسائر البلدان الأفريقية على وعي تام بضرورة وجود توازن حيوي بين تعزيز استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية وتطبيق إجراءات صارمة للأمن والسلام النوويين وتطبيق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية فعال تقنياً ومحايدياً سياسياً.

إن البلدان هذه التي تحس غاية الإحساس بتعدد حالات التراع الناجمة عن اختلال التوازن بين هذه المكونات الثلاث للإشكالية النووية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تقبل بوضع المخلف في ركب غزو الذرة والمبعد من الاستفادة من فوائدها ومنافعها.

إن هذه البلدان التي عزز انضمامها المكثف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سلطة وإشعاع هذه الأداة القانونية الدولية لا يمكنها إلا أن تعرب عن قلقها المشروع إزاء التأويلات الأحادية الجانب وبالحاولات الرامية إلى تسهيل تفويض حقها في الحصول على التكنولوجيات النووية لأغراض التنمية دونما تمييز.

إن البلدان الأفريقية تدرك تمام الإدراك وجوب خضوع نشاطاتها النووية لالتزامات ومقاييس صارمة في مجال الأمن والسلامة. لذا ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعميق ثقافة الأمن والسلامة لدى الفاعلين المعنيين بتطوير النشاطات النووية.

إن أفريقيا بحاجة فعلاً إلى التعاون وإلى المساعدة التقنية الخارجية خاصة، بما فيها المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية المنوط بها ضبط ومراقبة المصادر المشعة وإلى تعزيز تبادل المعلومات في مجال الأمن الإشعاعي والنووي. وإن مشاركة أكبر للخبراء الأفارقة في مداولات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مقاييس الأمن والسلامة أمر بالغ الأهمية. وينبغي أيضاً أن يعطى اهتمام خاص لإنشاء منتدى إقليمي للأمن والسلامة النوويين من أجل تهيئة بيئة مواتية للمساهمة في تبادل الخبرات ومجانسة معايير الأمن على المستوى الأفريقي.

فعلى ندوتكم هذه أن تعكس الشواغل المتعاضمة في مجال الانتشار النووي بشكل عام وخطر سقوط أسلحة نووية أو مصادر مشعة في أيدي جماعات إرهابية أو كيانات أخرى من غير الدول. وفي الوقت نفسه يبرز لدى الدول غير الحائزة للسلاح النووي قلق مشروع أمام الضغوط التي يتعرضون لها قصد حملها على التعهد باستمرار بالتزامات جديدة باسم عدم الانتشار في حين ما تزال الإجراءات الملموسة لزرع السلاح التي تم فعلاً التفاوض والاتفاق بشأنها على المستوى الدولي غير مطبقة وتتفacs البلدان الحائزة للسلاح النووي عن الوفاء بالتزامها بالتقليص بقدر معتبر من ترساناتها النووية.

إن عدم تناظر الأوضاع إزاء الذرة وتعقيد الصناعات والتكنولوجيات في العديد من البلدان المتطورة يجعلان من المستحيل أو شبه المستحيل اقتناء تجهيزات نووية يجري تصنيفها في بعض الأحيان وبدون وجه حق ضمن الفئة القابلة للتמיד من التكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. إننا نتفهم قلق البلدان التي وقعت معاهدة عدم الانتشار التي وجدت نفسها محرومة في الواقع من الاستفادة من المادة الرابعة للمعاهدة التي وعدت فيها بالمساعدة الفعلية على تسخير الطاقة النووية في الاستعمالات السلمية.

وأكثر من أي وقت مضى وفي الوقت الذي تتطور فيه أوضاع مضطربة طافحة بالتوترات والتزاعات ينبغي أن يفضي المؤتمر الاستعراضي المقبل لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على عكس سابقه إلى تحقيق تقدم معتبر في التنفيذ المتوازن والعاال للمعاهدة من أجل القضاء على التهديدات والمخاطر التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين وتحيم على جو التعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن منطلق هذه الروح كذلك فإنه من المهم والمستعجل فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الإسراع بعملية التصديق القمينة بتعجيل دخول المعاهدة حيز التنفيذ قصد المساهمة في احترام أفضل للمبادئ الجوهرية التي يتوقف عليها مستقبل الأمن العالمي من خلال كبح السباق نحو التسليح ببعديه الأفقي والعمودي.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن أفريقيا تقدر التأثير الحاسم للتنمية المستدامة على سعيها الدؤوب من أجل إحلال عهد من السلم والازدهار لشعوبها. وهي تعمل على تعزيز السلم والتنمية في كافة ربوع القارة.

لقد كانت أفريقيا رائدة في نزع السلاح النووي من خلال التفكيك الفعلي للبرنامج النووي العسكري لجنوب أفريقيا. فقد وضعت وأبرمت معاهدة بيليندا التي تجعل من القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وساهمت أفريقيا أياً مساهمة في تعميم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المستوى العالمي. وهي تساهم كذلك في توسيع الأساس الجيوسياسي لتركيب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيع نطاق مهامها.

إن أفريقيا تأبى إلا أن تساند مساندة قوية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأمام المأزق الذي آلت إليه الأوضاع في هذه المنطقة حيث تزداد الأزمات حدة وتعقيداً بسبب غياب حلول مؤسسة على العدالة ومطابقة للشرعية الدولية فإنه من الضروري أن تحل نهائياً عقيدة "الذرة من أجل السلام" التي روج لها الرئيس آيزنهاور محل المذاهب الانتحارية المبنية على "الانتقام الجماعي" و"توازن الرعب" في هذه المنطقة الحساسة من العالم وفي غيرها من المناطق.

لقد تنبأ أحد المفكرين الفرنسيين قبل أكثر من قرن تقريباً بأن "السلام الكوني سيتحقق يوماً ما لا لأن البشر سيصبحون من معدن أفضل... بل لأن حالة سلم سيفرضها نظام جديد للأشياء وعلم جديد وضرورات اقتصادية جديدة".

لم يشهد القرن العشرين ثبوت هذه النبوءة إذ إن فترات الهدنة والسكون لم تكن سوى فواصل بين نزاعات مسلحة من كل صنف بما فيها ذلك النزاع الموسوم إلى الأبد باستعماله السلاح النووي.

فهل سيشهد القرن الحادي والعشرون تحولاً جذرياً في سلوك البشر يتيح للإنسانية كافة التمتع بسلم وازدهار على نطاق العالم؟

أتمنى أن يجدو هذا الأمل مداولاتكم وتوصياتكم وأن يشكل هذا المؤتمر خطوة جديدة على درب السلام والتنمية المستدامة لأفريقيا ولل البشرية جمعاء.

شكراً.

## بيان الجزائر الختامي

إن الوزراء والمسؤولين الأفارقة المجتمعين بالجزائر العاصمة بتاريخ ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في إطار المؤتمر الأفريقي الإقليمي رفيع المستوى حول مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة،

وعياً منهم بالتقدم الكبير المحرز على الصعيد العالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وبنعكاسات ذلك على تحسين الصحة البشرية، والتغذية، والزراعة، وحشد الموارد المائية وحماية البيئة؛

ووعياً منهم أيضاً بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها الطاقة النووية في تكريس السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وهما شرطان ضروريان للتقدم ولتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة؛

ووعياً منهم كذلك بضرورة زيادة الدعم المخصص لتعزيز العلوم والتكنولوجيا إضافة إلى البحث والتطوير في إطار متكامل زيادةً محسوسة خدمة للتنمية في أفريقيا؛

وإذ يشددون على تجدد الاهتمام المسجل على المستوى العالمي بالطاقة النووية كبديل عملي مستدام للطاقات الأحفورية وكخيار استراتيجي لتنويع مصادر توليد الطاقة من أجل ضمان الأمن الطاقوي في القارة الأفريقية؛

وسعيًا منهم لاستشرف جميع السبل والفرص المتاحة أمام أفريقيا، بما في ذلك خيار توليد الطاقة النووية، من أجل تحقيق تنميتها وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مع مراعاة احتياجات السكان الأفارقة في مجالات الصحة، والزراعة، والتغذية، والموارد المائية، والصناعة، والطاقة من خلال حملة أمور منها التعاون وإقامة الشراكات الاستراتيجية؛

ووعياً منهم بضرورة تعزيز استعمال العلوم والتكنولوجيا النووية في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا مع مراعاة الأهمية الاستراتيجية لحماية البيئة وبالأخص بواسطة إجراءات ناجعة وملزمة لتسيير النفايات المشعة؛

وتشديدًا على أن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى نظام الضمانات الذي تقره الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل على تطبيقهما الفعلي يساهمان في تحقيق السلم والأمن إقليمياً ودولياً؛

وتأكيداً من جديد على ضرورة التنفيذ المتوازن وغير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع مراعاة الالتزامات المتخذة في إطار المادة السادسة من المعاهدة؛

وتذكيراً بالإعلان الرسمي لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن نزع الأسلحة النووية في أفريقيا المصادق عليه في الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٦٤ بالقاهرة، وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٣٣ (د-٢٠) بشأن نزع الأسلحة النووية في أفريقيا الذي اتخذته الجمعية بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥؛

وإبرازاً للدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية البشرية وفقاً للمادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة؛



ووعياً بضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة والتكنولوجيات النووية من أجل دفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا،

وإذ اعتمدوا البيان الافتتاحي لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية، بوصف البيان وثيقة عمل للمؤتمر:

١ - يؤكدون من جديد الخيار الاستراتيجي لأفريقيا المتمثل في تعزيز استعمالات الطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٢ - يعربون عن شكرهم للحكومة الجزائرية لتنظيمها لهذا المؤتمر كمساهمة في تعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية في أفريقيا؛

٣ - يعربون عن كامل امتنانهم لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية لتفضله بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية؛

٤ - يرحبون بالمشاركة الشخصية للدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين الأفارقة وكذا مفوضي الاتحاد الأفريقي في هذا المؤتمر مما يعكس الأهمية والاهتمام الخاص اللذين توليهما الدول الأفريقية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لموضوع المؤتمر؛

٥ - يرحبون أيضاً بالتقدم المحرز في بعض البلدان الأفريقية في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية؛ ويدعون إلى تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية المسجل لا سيما في إطار اتفاق التعاون الإقليمي في أفريقيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا (أفرا)؛

٦ - يؤكدون ضرورة وضع سياسات لتعزيز الاستعمالات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية، على المستويين الوطني والإقليمي، من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان الأفارقة؛

٧ - يحثون الدول الأفريقية على رفع حصة ميزانيتها المخصصة لبرامج البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا من أجل الوصول، على المدى المتوسط، إلى تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لهذه البرامج ويدعون الدول الأفريقية إلى إدراج هذه النسبة كمؤشر ضمن آلية استعراض النظراء؛

٨ - يرحبون أيضاً بالتعاون القائم بين الدول الأفريقية والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويدعون هذه الأخيرة إلى دعم برنامجها للتعاون مع الدول الأفريقية على المستوى الثنائي وكذلك في إطار دعم تنفيذ اتفاق التعاون الإقليمي في أفريقيا بشأن البحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

٩ - يشجعون إدراج برامج اتفاق التعاون الإقليمي في أفريقيا حول البحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا ضمن مبادرة الشراكة الأفريقية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بهدف تعزيز اهتمام القارة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وكذا دعم الزخم الذي تشهده نيباد؛

- ١٠ - **يناشدون** الدول الأفريقية التي لم تصادق بعد على اتفاق إنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة، الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، أن تصادق عليه، ويشجعون الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إقامة شراكة متميزة مع هذه اللجنة ضمن حدود الاختصاصات المخولة لكل منهما؛
- ١١ - **يستشهدون** بتعزيز تدابير السلامة والأمن النوويين في إطار نهج شامل يستهدف تعزيز الاستعمال الآمن والمسؤول للطاقة النووية لأغراض سلمية، مع مراعاة متطلبات عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- ١٢ - **يشجعون** الدول الأفريقية التي لم تتخذ الإجراءات الملائمة للتعجيل بدخول المعاهدة المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) حيز النفاذ على القيام بذلك؛ ويدعون الدول غير الأفريقية الأخرى المعنية للمصادقة على بروتوكولات المعاهدة وتمكين هذه الأخيرة من الدخول حيز النفاذ؛
- ١٣ - **يجددون** تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط كمؤشر ثقة بارز من شأنه المساهمة في إقرار السلم والأمن في هذه المنطقة؛
- ١٤ - **يعتمدون** خطة العمل المرفقة بهذا البيان الختامي للمؤتمر ويقررون تقديم الوثيقتين بوصفهما مساهمة في مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية، المقرر عقده بأديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

في الجزائر العاصمة، العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

## خطة العمل

صادق المؤتمر في أعقاب مداولاته على خطة العمل التالية المرفقة بالبيان الختامي:

أولاً - في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره

- ١- العمل على الصعيد العالمي وفي إطار التنسيق القاري الوثيق على نزع السلاح النووي بصفة عامة والكاملة تحت رقابة دولية فعالة، ووفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- ٢- العمل على دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بلبندابا) حيز النفاذ؛
- ٣- العمل على تعزيز الحق الثابت للدول الأفريقية في الوصول دون عراقيل إلى الطاقة والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية واتخاذ الخطوات الملائمة لإقامة شراكات استراتيجية في هذا المجال؛
- ٤- تعزيز التعاون الإقليمي وذلك بتحديد ميادين التكامل التكنولوجية والعلمية بين مختلف البلدان الأفريقية بهدف استخلاص أفضل النتائج الممكنة من هذا التعاون؛

ثانياً - في مجال التطبيقات والعلوم النووية

- ٥- تشجيع التحكم في التقنيات النووية وتعزيز تطبيقها على المستوى الوطني، بوسائل منها وضع خطة استراتيجية منسجمة مع البرنامج الوطني للتنمية في مجالات الصحة، والصناعة، والزراعة، والموارد المائية، والبيئة. ويمكن لأنشطة التعزيز هذه أن تتم مثلاً عن طريق ما يلي:
- وضع برنامج إعلامي وتحسيبي بشأن منافع وفوائد التقنيات النووية يكون موجهاً لأصحاب القرار؛
- وضع دليل إجراءات - لصالح البلدان التي ترغب في ذلك - من أجل الإدخال التدريجي للتقنيات النووية مع ضمان الاستمرارية؛
- ٦- تحديث قواعد البيانات المتعلقة بالخبرة الموجودة وبالهياكل الأساسية المتخصصة العاملة في المنطقة وتسهيل حركة الكفاءات والاستغلال الأمثل للمنشآت؛
- ٧- إحداث الأطر القانونية والتنظيمية في مجال السلامة طبقاً للتوصيات الدولية والتي تسمح باعتماد برامج وأنشطة فعالة في مجال التطبيقات النووية؛
- ٨- إطلاق برنامج لتنمية للكفاءات وتحسينها والحفاظ عليها على المستوى الوطني بغية التنفيذ الفعلي للبرامج المسطرة لا سيما من خلال إنشاء معاهد تدريب متخصصة في العلوم والتقنيات النووية؛
- ٩- السعي من أجل تهيئة بيئة ملائمة للبحث والتطوير في مجالات العلوم والتطبيقات النووية من خلال تخصيص الموارد المالية الكافية وذلك طبقاً للالتزامات المتخذة لا سيما في إطار مبادرة نيباد؛

- ١٠ - إنشاء آلية ومرافق كفيلة برصد التطورات التكنولوجية في مجال التطبيقات النووية على المدين المتوسط والطويل؛
- ١١ - العمل على مواصلة نمو أنشطة البحث والتطوير في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية، من خلال تشجيع مناهج التقييم والخبرة الكفيلة بضمان استمرارية المؤسسات المكلفة بهذه البرامج؛

### ثالثاً - في مجال توليد الطاقة النووية:

- ١٢ - إعداد دراسات لتقييم الاحتياجات من الطاقة مع مراعاة كافة السيناريوهات الممكنة للتنمية والتخطيط في مجال الطاقة على المدين المتوسط والطويل (على فترات تمتد بين عقدين وثلاثة عقود) من أجل تحديد مساهمة الطاقة النووية في الحلول الممكنة والدائمة لحشد المصادر الطاقية اللازمة لتحسين مستوى معيشة السكان؛
- ١٣ - التفكير، في هذا السياق، في حل توفيقى من أجل تلبية الاحتياجات من الطاقة والاحتياجات من الموارد المائية عن طريق تحلية مياه البحر. وذلك ما قد يؤدي إلى اختيار الطاقة النووية كحل يستجيب لهذين الانشغالين في نفس الوقت بطريقة دائمة وملائمة ضمن آفاق تنمية مستدامة؛
- ١٤ - في هذا السياق أيضاً، الأخذ بخيار الشراكة الإقليمية الأفريقية من أجل تطوير التكنولوجيا النووية وضمان التزود بالوقود النووي؛
- ١٥ - إدخال الطاقة النووية في أفريقيا على أساس تكنولوجيا المفاعلات المحرّبة وذات القوة الملائمة مع مراعاة الحاجة إلى زيادة القدرات الصناعية وشبكات الكهرباء في البلدان الأفريقية؛
- ١٦ - الاستفادة أقصى ما يمكن من الطاقات البشرية المؤهلة من خلال التبادل والشراكة مع بلدان المنطقة. وتهدف هذه المبادرات إلى تنسيق برامج التدريب، والتعاون بين مراكز البحث بالمنطقة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة في البحث والتطوير، وتبادل الزيارات العلمية لفائدة الباحثين، وأخيراً من خلال إنشاء معاهد إقليمية للتكوين المتخصصة في العلوم والهندسة النووية؛
- ١٧ - تشجيع التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية وموردي التكنولوجيا النووية وإقامة شبكات مع المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا المجال بغية ضمان النقل الفعلي والدائم للتكنولوجيا النووية؛
- ١٨ - وضع الإطار التشريعي والتنظيمي من أجل ضمان استغلال آمن للمنشآت النووية وضمان الحماية اللازمة للسكان، والعمال، والبيئة من مخاطر الإشعاعات؛
- ١٩ - إعداد استراتيجية طويلة المدى لإدارة النفايات المشعة وتخزينها باعتبارها إجراء مرافقاً ضرورياً لتطبيق أي برنامج لتوليد الطاقة النووية؛

### رابعاً - في مجال التعاون الإقليمي والدولي:

- ٢٠ - دعم التعاون العلمي والتقني بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الأفريقية لا سيما عن طريق تعزيز اتفاق أفرا وإدماجه التدريجي في مبادرة نيباد.

- ٢١- تشجيع التعاون الإقليمي (في إطار اتفاق أفرا) والأقاليمي في مجال البحث والتطوير في العلوم والتكنولوجيات النووية وكذا إنشاء مراكز امتياز إقليمية في مجالات التدريب والبحث والتطوير، ويوصى في هذا السياق بتعيين فريق من الخبراء الأفارقة بغرض إعداد استراتيجية شاملة لتعزيز التكنولوجيات النووية في القارة؛
- ٢٢- العمل، على الصعيد الوطني، على تنفيذ كل التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التي ينظمها الاتحاد الأفريقي في مجال العلوم والتكنولوجيا؛
- ٢٣- تأسيس تعاون خاص بين اللجنة الأفريقية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في الجزائر العاصمة، العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

## مقرر بشأن المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى بشأن مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة

إن المجلس التنفيذي،

- ١- يحيط علماً بتقرير رئيس الوفد الجزائري عن نتائج المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى بشأن مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة، الذي عقد في الجزائر العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛
- ٢- يعترف بالمساهمة الذي قد تقدمه الطاقة النووية في تعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا وبضرورة بذل المزيد من الجهود في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية لتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا؛
- ٣- يؤكد مجدداً ضرورة استكشاف جميع الطرق والخيارات المتاحة لأفريقيا، بما في ذلك توليد الطاقة النووية، لتحقيق تنميتها وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٤- يشدد مجدداً على ضرورة التنفيذ المتوازن وغير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- ٥- يشيد بالنتائج التي حققها المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى بشأن مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة، الذي عقد في الجزائر العاصمة يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛
- ٦- يشكر الحكومة الجزائرية على تنظيمها الناجح لهذا المؤتمر بغية تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيات النووية في أفريقيا؛
- ٧- يؤكد الأهمية التي يمثلها لأفريقيا تعزيز اكتساب المعارف العلمية والهياكل الأساسية اللازمة لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وخاصة في مجالات الصحة البشرية والحيوانية، والزراعة، والموارد المائية وإنتاج الكهرباء؛
- ٨- يحيط علماً بارتياح بإعلان الجزائر العاصمة وخطة العمل المتصلة به اللذين يؤكدان حاجة أفريقيا إلى الاستفادة بالكامل من مزايا الاستخدام السلمي للطاقة النووية لصالح تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤكد مجدداً أيضاً موقف أفريقيا من مسألة نزع السلاح.

-----